الفصل الأول-
السيناريوهات المتعلقة بالانتشار السريع لصنع المخدرات الاصطناعية وتسويقها واستهلاكها وتدابير التصدي الممكنة

ألف- مقدمة

1- أدى ظهور صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة وتطورها السريع منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ظهور تحديات معقدة للمراقبة الدولية للمخدرات وسيادة القانون والصحة العامة. ويمكن أن تكون المخدرات الاصطناعية أقوى مفعولا بعدة أضعاف، وأكثر جدوى في الإنتاج، ويسهل إخفاؤها مقارنةً بالمخدرات النباتية. والأهم من ذلك أن الاستخدام المشروع للعديد من المخدرات الاصطناعية في الطب، إلى جانب السلائف الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن تسريبها بسهولة، قد مكَّن الجهات الفاعلة الإجرامية من التحايل على الضوابط التنظيمية.

2- وقد ارتفع الطلب على المخدرات الاصطناعية بشكل حاد، إلى جانب الارتهان للمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا والعقاقير الصيدلانية المغشوشة التي دخلت الأسواق غير المشروعة. وسرعان ما أصبح إدمان المخدرات الاصطناعية وإساءة استخدامها مشكلة مميتة، مع تسجيل مئات الآلاف من الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة كل عام بسبب قيام الجهات الفاعلة الإجرامية بجعل المخدرات الاصطناعية أقوى مفعولا ومزجها بمواد جديدة غير معروفة يصعب اختبارها واستبانتها من خلال الإجراءات الروتينية.

3- واستجابةً للزيادة الكبيرة في انتشار المخدرات الاصطناعية، سعت الهيئات الدولية والسلطات التنظيمية إلى معالجة كل من العرض والطلب. وقد اضطلعت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) بدور رئيسي في تعزيز نهج تطلعي وعملي المنحى لمعالجة ظهور مواد اصطناعية جديدة، إلى جانب المبادرات الاستباقية القائمة على تبادل المعلومات والتنسيق على أساس طوعي ومتعدد الأطراف. ومع ذلك، هناك الكثير مما لا يزال يلزم القيام به ليس فقط للتصدي بفعالية للآثار الضارة لصنع المخدرات الاصطناعية وتسويقها واستهلاكها، ولكن أيضا للحد من ذلك على نحو استباقي.

4- وبهدف مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التحدي، تقدم الهيئة، في هذا الفصل، تحليلا معمقا للوضع، وتحدد الاتجاهات والأنماط الحيوية في صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، بما في ذلك التغييرات الملحوظة في عمليات الصنع، والاتجار، والتسويق والتوزيع، والاستهلاك. ومع أخذ هذه الاتجاهات في الاعتبار، تستكشف الهيئة بعض السيناريوهات المتوقعة لانتشار السلائف والمخدرات الاصطناعية في الأسواق الدولية، وتستعرض البنية التحتية العالمية القائمة لمواجهة هذه التحديات الناشئة. كما تحدد الثغرات في السياسات المتعلقة بالتنظيم والاعتراض وأنشطة خفض العرض والطلب، التي يسعى المتجرون إلى استغلالها. ويُختتم التحليل بسلسلة من التوصيات لمواكبة أسواق المخدرات الاصطناعية التي تشهد تطورات مستمرة، والتصدي للتبعات المترتبة على ذلك.

5- وفيما يتعلق بالوظيفة الموكلة إلى الهيئة بمقتضى المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وجَّهت الهيئة الاهتمام لعدة سنوات إلى التحديات التي يطرحها انتشار المواد الكيميائية غير المدرجة في الجداول، ولا سيما السلائف المحورة، بالنسبة للجهود الدولية لمراقبة المخدرات. وقد اقتُرحت إجراءات للتصدي لهذه التحديات في قرارات مختلفة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، وآخرها قرار اللجنة 3/65 لعام 2022.

باء- تطور صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها وتهديدها للصحة والرفاه

6- من التحديات الرئيسية على المستوى الكلي أمام المراقبة الدولية للمخدرات انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية. وقد كان ظهور السلائف الكيميائية المحورة والسلائف الكيميائية الأولية من أجل صنع المؤثرات النفسانية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة من المسائل التي تثير قلقا متزايدا لدى العديد من البلدان.

7- ويوفر صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها ميزة نسبية للجهات الفاعلة الإجرامية مقارنة بزراعة المخدرات النباتية والاتجار بها، وكذلك فرصا أكبر لتطوير ممارسات جديدة باستمرار - وغالبا ما يكون ذلك بوتيرة أسرع مما تستطيع الأجهزة التنظيمية والإنفاذية مواكبته. ويوضح الشكلان الأول والثاني كيف يمكن للمنتجين التحول بين إمدادات المواد السليفة المختلفة، مثل ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، وألفا-فينيل-أسيتوأسيتات الميثيل (MAPA)، وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)، و1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، وكذلك التناوب بين عقار اصطناعي نهائي، مثل الترامادول، وآخر مثل التابينتادول، في غضون أشهر.

الشكل الأول- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن المواد APAAN وAPAA وMAPA ومشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، 2012-2023[i]

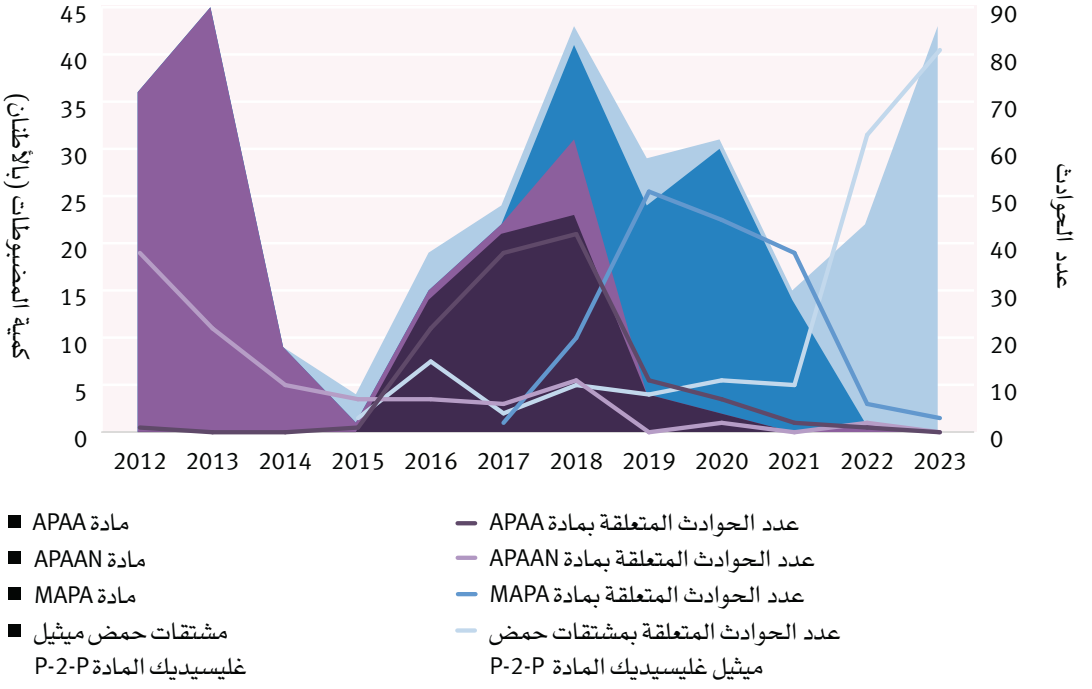

المصدر: E/INCB/2023/4.

[i] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

الشكل الثاني- مضبوطات الترامادول والتابينتادول، من كانون الثاني/يناير 2023 إلى تموز/يوليه 2024

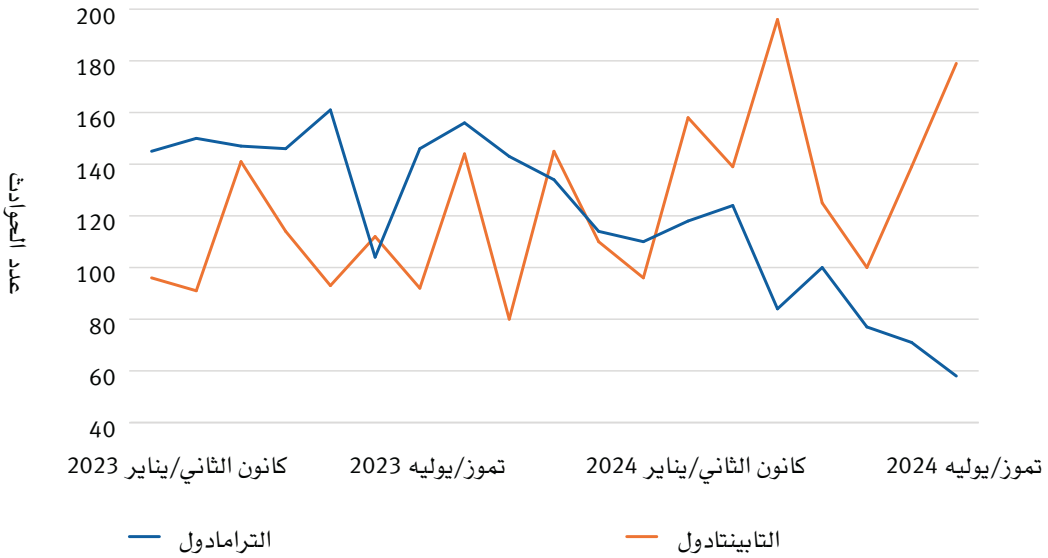

المصدر: GRIDS Strategic Intel timeline، الإطار الزمني لإخطارات نظام آيونيكس بشأن كميات الترامادول (على اليسار) والتابينتادول (على اليمين) المضبوطة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024.

8- ومع تطور أسواق المخدرات غير المشروعة، أصبحت المواد الاصطناعية تمثل الآن تحديا خطيرا للمراقبة والتنظيم والوقاية والعلاج وإنفاذ القانون والأمن البشري. وتتيح الآن المجموعة المتنامية من المؤثرات النفسانية الجديدة، التي صُممت لمحاكاة آثار المخدرات النباتية وإن كانت أقوى مفعولا منها ولها مدة تأثير أطول، للجهات الفاعلة غير المشروعة طرائق غير محدودة لإعادة تشكيل أسواق المخدرات على نحو جذري. وقد حدد نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، الذي تديره وكالة مكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي، التي كانت تُعرف سابقا باسم المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، أكثر من 500 من المؤثرات النفسانية الجديدة الاصطناعية، يجري تسويق بعضها كبدائل للمخدرات النباتية المنتجة بصورة غير مشروعة[1]. وفي عام 2023 وحده، أبلغ 34 بلدا وإقليما نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عن 44 مؤثرا نفسانيا جديدا حُددت حديثا، تتألف مجموعتها الأكبر من القنبينات الاصطناعية[2]. وفيما بين عامي 1998 و2017، بدأت مضبوطات المخدرات الاصطناعية تفوق مضبوطات المخدرات النباتية، حيث كانت الزيادة الأكبر في المضبوطات التي تتضمن مؤثرات نفسانية جديدة[3][4]. وعلى الرغم من أن المعروض من المواد الاصطناعية لم يتجاوز بعد الطلب العالمي على المخدرات النباتية المزروعة بطريقة غير مشروعة، فإن المخدرات الاصطناعية تتمتع الآن بمزايا منهجية وبيئية وجيوسياسية تعيد تشكيل أسواق المخدرات وقد تحل الآن محل المخدرات النباتية التقليدية.

9- وهناك مزايا تنافسية مميزة لا جدال حولها لتسويق المخدرات الاصطناعية، وهي سهولة صنعها، الذي لا يتطلب سوى القليل من الخبرات التقنية أو العلمية، وانخفاض متطلباتها من العمالة والمساحة الزراعية، والقدرة على زيادة حجم العمليات أو خفضها بمرونة، واتسامها بالارتفاع الكبير في نسبة المفعول إلى الوزن (potency-to-weight). وإذا أُخذت هذه الصفات مجتمعة، فإن من شأنها أن تحسِّن قدرة الجهات الفاعلة غير المشروعة على تجنب الاعتراض وتزيد من عائداتها المالية. ويظل هذا الأمر صحيحا على الرغم من أن التحولات الأخيرة في عمليات صنع المؤثرات النفسانية الجديدة تتطلب خبرة أكثر تخصصا ومزيدا من الموارد، مما يزيد من مخاطر المتجرين.

10- وتتطلب عمليات الزراعة والحصاد والتجفيف والطحن والدرس بالنسبة للمخدرات النباتية مساحات شاسعة وموارد بشرية كبيرة، وهي عرضة للظروف الجوية والاكتشاف من قبل السواتل والإبادة القسرية. وفي المقابل، أدى اتساع نطاق الوصول إلى المؤلفات العلمية والمواد اللازمة للصنع، مثل مكابس الأقراص، من خلال الإنترنت إلى استمرار دعم قدرة الأفراد على صنع المخدرات الاصطناعية بكفاءة، كما أن عدم وجود نظام إنتاج قائم على المحاصيل يسمح للمتجرين بتكييف حجم ونطاق عمليات الصنع حسب احتياجاتهم. ويمكنهم إقامة إما مرافق صغيرة مؤقتة يصعب على سلطات إنفاذ القانون كشفها، أو مرافق صناعية للصنع على نطاق واسع. وبفضل السلائف الاصطناعية والعقاقير المحورة البديلة المصممة حسب الطلب، تمكَّن المتجرون من زيادة مفعول المخدرات وأرباحها بشكل كبير مع إبقاء العمليات صغيرة الحجم مهيأة للاتجار مع انخفاض خطر الاعتراض.

11- ومع ذلك، فإن هيمنة المواد الاصطناعية، إضافة إلى سرعة ظهور مواد اصطناعية جديدة في الأسواق الدولية غير المشروعة، هي التي ينبغي أن تكون مصدرا للقلق بشأن الصحة العامة والأمن البشري. وتشكل قدرة المتجرين على تسريب المواد الكيميائية من الأسواق المشروعة أو إيجاد بدائل خطيرة، إلى جانب تحسين إخفاء عمليات الصنع والاتجار، مشكلة ملحة لا تزال السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون وقطاعات الصحة العامة غير مستعدة لها بشكل جيد. وقد قامت المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الربحية تدريجيا ببناء منظومة معقدة من الضوابط التنظيمية ومنتديات المناقشة واستراتيجيات خفض العرض والطلب. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة غير كافية للتصدي لصناعة المخدرات الاصطناعية سريعة التجدد والتطور، ولعواقب هذه الصناعة.

12- ومع استمرار اتساع نطاق صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة وتطوره وتحديه للنظم الدولية والوطنية لمراقبة المخدرات، قد تصبح هذه المواد السمة الغالبة في مشهد المخدرات غير المشروعة، وتطرح تحديات جديدة أمام سلطات إنفاذ القانون والصحة العامة والسلطات التنظيمية. وينبغي للحكومات أن تتوقع تمكُّن المتجرين من استبانة الثغرات في الضوابط الوطنية والدولية المتعلقة بالسلائف واعتماد نظائر ومدخلات كيميائية جديدة ومصممة حسب الطلب ومتنوعة، يصعب على الأجهزة المعنية بالصحة العامة رصدها والكشف عنها واعتراضها وتنظيمها.

---

(1) Europol, Crime areas, Drug Trafficking, "Synthetic drugs". الرابط الشبكي: www.europol.europa.eu/.

(2) UNODC, Laboratory and Scientific Services Portals, "EWA: Number of NPS reported for the first time at lowest level since 2010", October 2024.

(3) "ظاهرة المخدرات الاصطناعية"، في تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب الثاني، مسائل معاصرة بشأن المخدرات (منشورات الأمم المتحدة، 2023)، تحت العنوان "الخصائص الصيدلانية والعوامل المرتبطة بالطلب".

(4) UNODC, "An expanding synthetic drugs market: implications for precursor control", *Global Smart Update*, vol. 23 (March 2020) p. 3.

جيم- لمحة عامة عالمية عن التهديدات المشتركة

1- الصنع

الاتجاهات في عملية الصنع

13- يُصنع المزيد من المخدرات الاصطناعية غير المشروعة بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية، والمرونة الجغرافية فيما يتعلق بمرافق الصنع، والعولمة، والقدرة المتزايدة على تحمل تبعات ضبط المختبرات والمخازن، وتبسيط عملية الحصول على المواد الكيميائية وتوليفها، وزيادة فرص التنويع.

14- وعلى عكس مرافق المخدرات النباتية، حيث تُحدَّد مراكز العرض بحسب المناخ والطوبوغرافيا والموقع الجغرافي، فإن مرافق المخدرات الاصطناعية مرنة جغرافيا وأقرب عموما إلى مراكز الطلب الأساسية، حيث تقع مراكز الصنع والاتجار في بعض الأحيان في نفس المكان. ويمكن للمنتجين الاستعاضة عن مساحات الأراضي المستخدمة لزراعة المحاصيل بمرافق مختبرية مدمجة تنتج كميات أكبر من المخدرات وعوائد مالية أعلى. وعلاوة على ذلك، يتيح صنع المخدرات الاصطناعية فرصة للمنتجين لخفض تكاليف العمالة والصنع، وهي عدم الحاجة إلى الزراعة القائمة على المحاصيل[5]. ففي حين يعتمد إنتاج الهيروين والكوكايين والقنب ومعالجتها على عمليات زراعة كثيفة العمالة ومساحات من الأراضي وعمليات حصاد تستغرق شهورا طويلة، يوفر الصنع الاصطناعي بالكامل بديلا مبسطا. ويجري صنع المخدرات الاصطناعية قريبا من أسواق العبور والمقصد، في المناطق الحضرية بشكل رئيسي. وعلى النقيض من ذلك، تتطلب زراعة نباتات مثل شجيرة الكوكا من المنتجين إنشاء مزارع في مناطق نائية ومخفية لا تساعد فقط على نمو النباتات في المرتفعات والظروف المناخية الرطبة، وإنما تقلل أيضا من خطر الاعتراض والإبادة[6][7].

15- كما أظهر المتجرون الذين يصنعون المخدرات الاصطناعية أيضا قدرة على تعديل حجم مرافق الصنع وتطورها لتجنب كشفها أو اعتراضها. وقد تحوطوا ضد المخاطر، حيث صمموا مرافق للصنع قابلة للنقل عبر الحدود عندما يصبح خطر الاعتراض كبيرا. وغالبا ما تستعين الشبكات الإجرامية بهيكل تجاري معقد من المتخصصين مثل الكيميائيين ومساعدي المختبرات والسماسرة والمستكشفين والسائقين والسعاة للحصول على المواد السليفة وتوليفها، وإيجاد المعدات واستكشاف مواقع المختبرات المحتملة ودروب العبور، ونقل المنتجات[8]. وللمساعدة في إدارة العمليات المالية للعملية وتقليل المخاطر، يُستعان أيضا بممولين ومقاولي نفايات[9].

16- وعلاوة على ذلك، يستخدم المتجرون نفس المعدات وعملية الاحتياز لمختلف النواتج الاصطناعية، مستخدمين نفس المواد الكيميائية ولكن بتركيبات مختلفة لصنع مخدرات مختلفة ذات مفعول متفاوت. وبالمثل، يستخدم صانعو الأمفيتامين والميثامفيتامين السلائف الكيميائية مثل مادة 1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، أو مواد أخرى مثل الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين، التي غالبا ما يجري الحصول عليها أو تسريبها من الشركات الكيميائية، ويمكنهم استخدام مفاعلات معدنية وأوعية خلط ومكابس أقراص متطابقة لأنواع مختلفة من المخدرات المصنوعة بطريقة غير مشروعة[10]. وعلاوة على ذلك، بدأ المهربون في الحصول على معدات وتكنولوجيات للصنع متطورة ومن الدرجة التجارية ذات قدرة عالية تتيح الصنع على نطاق صناعي. كما أتاح الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت للجهات الفاعلة شراء، بل وتصميم مفاعلات مخصصة يمكنها استيعاب آلاف اللترات من المتفاعلات، إلى جانب مكابس الأقراص والمعدات المتخصصة التي يمكنها زيادة الإنتاجية ويصعب على السلطات تفكيكها أو تدميرها.

---

[5] "ظاهرة المخدرات الاصطناعية"، تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب الثاني، تحت العنوان "المجرمون المعظِّمون للربح".

[6] Michelle L. Dion and Catherine Russler, "Eradication efforts, the state, displacement, and poverty: explaining coca cultivation in Colombia during Plan Colombia", *Journal of Latin American Studies*, vol. 40, No. 3 (August 2008), pp. 399–421.

[7] Ibáñez, "Who crops coca and why? The case of Colombian farmers", Discussion Papers, No. 40 (Göttingen, Germany, Georg-August-Universität Göttingen, Courant Research Centre – Poverty, Equity and Growth, 2010).

[8] European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction and Europol, "EMCDDA-Europol webinar: EU drug markets – focus on amphetamine", video, 16 October 2023.

[9] المرجع نفسه.

[10] E/INCB/2023/4، الصفحة 16.

17- كما بدأ مصنعو المخدرات الاصطناعية غير المشروعة ينفذون عمليات صنع تتسم بمزيد من الكفاءة والبساطة، بفضل المركّبات التي تزيد من مفعول المخدرات أو تطيل مدة مفعولها. فعلى سبيل المثال، يستخدم المصنعون حمض الطرطريك للحصول على إيسومير للميثامفيتامين أقوى مفعولا بالرغم من استخدام نفس الكمية من المادة السليفة P-2-P[11].

18- وفي الوقت نفسه، أدى استخدام الفنتانيل أو الكارفنتانيل أو النيتازينات إلى زيادة مفعول المخدر، في كثير من الأحيان إلى مستويات قاتلة. ويتيح استخدام مؤثرات أفيونية اصطناعية أقوى مفعولا وارتفاع نسبة مفعولها إلى وزنها لشبكات الاتجار تحسين قدرتها على التصدي لعمليات الاعتراض، حيث يصعب اكتشاف الأحجام الأصغر.

الاتجاهات في استخدام السلائف والسلائف الأولية

19- تتضمن سلسلة إمداد السلائف الكيميائية القابلة للاستخدام سلائف كيميائية بارزة، مثل مادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، والإيفيدرين، ومادة 1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، والسودوإيفيدرين، وغيرها من المدخلات[12]. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على السلائف الخاضعة للمراقبة حفزت المصنعين على ابتكار مركبات جديدة عن طريق تغيير التركيب الجزيئي واعتماد أساليب جديدة واستخدام مواد مضافة كيميائية محورة أو "مقنعة" غير مجدولة وخارج إطار نظم المراقبة الوطنية أو الدولية. ومن أمثلة ذلك ظهور المواد APAAN وAPAA وMAPA، وهي سلائف أولية للأمفيتامين والميثامفيتامين لا توجد لها استخدامات مشروعة. وبعد خضوع مادة APAAN للمراقبة الدولية في عام 2014، ظهرت المادة APAA ثم المادة MAPA، مع زيادة عدد الضبطيات والكميات المضبوطة منها، كما هو مبين في الشكل الأول.

20- ولتعزيز إمكانية إخفاء سلاسل إمداد السلائف أكثر واستغلال الثغرات التنظيمية للمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج، يستورد مصنعو المخدرات الاصطناعية دفعات صغيرة من نظائر السلائف المختلفة من مصادر متعددة، بدلا من استيرادها على نطاق صناعي، وذلك لتجنب لفت انتباه الجهات التنظيمية أو سلطات إنفاذ القانون[13]. ويوجد العديد من هذه السلائف الكيميائية، مثل السودوإيفيدرين، في أدوية الزكام الشائعة، وهي مزدوجة الاستخدام حيث إن لها أيضا غرضا طبيا مشروعا. وقد شكل هذا الأمر تحديا للجهات التنظيمية، وأتاح للمتجرين ثغرة للحصول على السلائف. وقد ساعد استخدام المواد غير المجدولة ونظائرها المستمدة من الصناعات الصيدلانية، إضافة إلى استبانة مركبات كيميائية مصممة حسب الطلب أو محورة أو "مقنعة"، المتجرين على تجنب الاعتماد على السلائف الكيميائية التقليدية[14].

2- نقل المواد

الأنماط المتغيرة في نقل المواد والتسويق والطلب

21- أجبر تزايد فعالية عمليات إنفاذ القانون والإجراءات التنظيمية المتجرين على تغيير أساليب عملهم من أجل تجنب الكشف عنهم. وقد أدى التحسن في تحديد عصابات الاتجار، وزيادة فعالية شبكات جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها، وتحسين قدرة سلطات إنفاذ القانون على الاعتراض، إلى جانب زيادة فعالية الضوابط المفروضة على المواد الكيميائية، إلى إيجاد هيكل حوافز جديد للمتجرين. وسعيا إلى اكتساب القدرة على الصمود أمام عمليات الاعتراض وخفض تكاليف التشغيل وزيادة هوامش الربح وزيادة القوة السوقية، غيّر المتجرون أساليب الصنع والنقل والتسويق لتحسين العائدات وتقليل المخاطر.

22- وقد أسفرت أساليب الصنع المحسنة والمنتجات النهائية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة عن تقليل مخاطر الاعتراض وتحسين قدرة المتجرين على الصمود. ومكّن ارتفاع نسبة المفعول إلى الوزن المتجرين من تقليل أحجام الشحنات، مما أتاح سهولة الإخفاء ويسّر أساليب نقل مختلفة. كما يعمد المتجرون إلى تجميع شحنات المخدرات المزيفة أو المخدرات المصنعة على نحو غير مشروع والمواد غير المجدولة، مثل القنب والكوكايين والكيتامين[15] والميثامفيتامين والقنبين الاصطناعي المعروف باسم "K2" أو "سبايس" والمنشطات الأمفيتامينية. وقد سمحت هذه الممارسة للمتجرين بإضافة المخدرات الاصطناعية إلى دروب الاتجار الراسخة والقائمة لأسواق المخدرات التقليدية، مع تنويع طائفة المنتجات المتاحة للمستهلكين. كما فتح الوزن الأخف للمواد الاصطناعية الأبواب أمام وسائل جديدة للتهريب، منها استخدام الطائرات المسيَّرة والسعاة والخدمات البريدية.

---

(11) European Union Drugs Agency and Europol, "Main methamphetamine production methods used in Europe"، الرابط الشبكي: www.euda.europa.eu.

(12) UNODC, "An expanding synthetic drugs market", pp. 4–8.

(13) United States, National Institute on Drug Abuse, "How is methamphetamine manufactured?", 13 April 2021.

(14) UNODC, "An expanding synthetic drugs market", p. 3.

(15) الكيتامين دواء يُستخدم على نطاق واسع في التخدير وإن تزايد استخدامه كمخدر ترفيهي في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا بسبب آثاره المغيبة للإدراك. وهو ليس من المواد المجدولة دوليا، ولكنه مع ذلك يخضع للمراقبة الوطنية في أكثر من 70 بلدا.

23- واستفاد المتجرون من المواد الكيميائية أو السلائف أو السلائف الأولية التي لا تخضع للمراقبة الدولية، وحددوا أساليب جديدة لشرائها من خلال التطبيقات المشفرة والتجارة عبر الإنترنت وتجار الجملة بين الشركات والشحن عن طريق الناقلين العموميين[16].

3- العواقب الصحية والاجتماعية

24- تترتب على التوسع السريع في المخدرات الاصطناعية سلسلة من التبعات على الأمن البشري والحوكمة والصحة العامة. وهناك مخاوف متزايدة بشأن الصحة العامة نظرا لشعبية صناعة المخدرات الاصطناعية وتناميها. وإضافة إلى الارتفاع الضخم في الوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة في بعض الولايات القضائية، تثبت التحاليل المختبرية والبحوث القائمة على الأدلة أن مجموعة من هذه المواد تشكل خطرا على صحة القلب والأوعية الدموية ويمكن أن تؤدي إلى الارتهان النفسي والجسدي واضطرابات تعاطي مواد الإدمان.

25- وأدت الممارسات المتساهلة في وصف الأدوية، ولا سيما الزيادة في وصف مسكنات الألم الأفيونية الاصطناعية، في أسواق المستحضرات الصيدلانية المشروعة إلى أزمة واسعة النطاق للارتهان للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية - التي تترتب على العديد منها آثار صحية خطيرة على المدين القصير والطويل، ويمكن، رهنا بقوة مفعولها، أن تكون قاتلة على الفور عند تناولها. وأصيب العديد من الأشخاص الذين يتعاطون مسكنات الألم الاصطناعية التي تُصرف بوصفة طبية بحالات ارتهان تولد زيادة في الطلب الذي غالبا ما يُلبى عن طريق القنوات غير المشروعة، حيث يبحث هؤلاء الأشخاص عن بدائل للوصفات الطبية الباهظة الثمن.

26- وفي حين أن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية تمثل الخطر الأكبر فيما يتعلق بالجرعات المفرطة، فإن المخدرات الاصطناعية الأخرى تشكل أيضا مخاطر صحية شديدة على من يتعاطاها. فهناك تداعيات صحية شديدة وطويلة الأمد لعقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين "MDMA"، المعروف باسم "الإكستاسي"، والأمفيتامينات والكيتامين ومواد مثل "K2" و"سبايس"، وبعضها يقترن بفرص محدودة لإعادة التأهيل والتعافي. وبالنسبة للمخدرات مثل الأمفيتامين والميثامفيتامين، التي ترتفع احتمالات الارتهان لها، فإن قدرة المستهلكين على تحمل آثارها تزداد بمرور الوقت، أي أنهم يحتاجون إلى جرعات متزايدة منها مما قد يزيد من مخاطر الجرعات المفرطة والموت.

27- وقد تشكل المخدرات الاصطناعية مخاطر إضافية متزايدة على السلامة وتهديدات للصحة العامة بسبب عمليات الصنع والاتجار الخطيرة. ويمكن أن ينتج عن هذه العمليات أبخرة سامة وحرائق وانفجارات وأضرار بيئية داخل المجتمع المحلي، مما يعرض سلامة المصنعين والمستجيبين الأوائل وسلطات إنفاذ القانون والمدنيين المحليين للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن نقل المواد الاصطناعية بحرا وجوا وبرا يشكل أيضا مخاطر سمية على الركاب القريبين وعمال البريد وموظفي الجمارك وإنفاذ القانون، وحتى الكلاب البوليسية، بسبب خطر تسربها واستنشاقها في الجو.

28- وبالنسبة لوكالات إنفاذ القانون، هناك العديد من المخاطر السمية المرتبطة بمناولة المخدرات الاصطناعية. وحيث إن العديد من البلدان ليس لديها إطار قانوني واضح للتخلص من الشحنات المضبوطة أو إعادة تدويرها على نحو مسؤول وآمن، فإن المخدرات الاصطناعية غالبا ما تُخزَّن أو يُتخلص منها على نحو غير سليم، مما يشكل أحيانا مخاطر صحية على موظفي إنفاذ القانون بسبب الانسكاب والحرق وغير ذلك من الحوادث.

29- كما يشكل التخلص من بقايا المواد الكيميائية الناتجة عن صنع المخدرات الاصطناعية مخاطر على صحة المجتمع المحلي والبيئة المحلية. ويلقي العديد من المصنعين غير المشروعين للمخدرات الاصطناعية، مثل المنشطات الأمفيتامينية، نفاياتهم الكيميائية في المناطق الطبيعية والزراعية على نحو غير مشروع، مما يتسبب في الضرر البيئي والإضرار بالمجتمعات المحلية.

4- التحديات القانونية

30- مع ازدياد قدرة المتجرين على التحول إلى استخدام سلائف وسلائف أولية جديدة لصنع المخدرات الاصطناعية، تسعى سلطات المراقبة والتنظيم باستمرار إلى اللحاق بالركب. وعملية الجدولة الدولية هي مسعى متعدد الخطوات، ويصعب استخدامها للتصدي للظهور السريع للمواد ذات الصلة التي يمكن أن تُستخدم في وقت قريب في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية[17].

---

[16] Vanda Felbab-Brown, "China, Mexico, and America's fight against the fentanyl epidemic", Brookings, 21 March 2024.

[17] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، "انتشار المواد الكيميائية والسلائف المحورة غير المجدولة: خيارات بشأن اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي" (فيينا، 2024).

31- وقد صُمم نظام جدولة السلائف المنشأ بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 مع مراعاة المواد المنفردة التي ستخضع للمراقبة الدولية واحدة تلو الأخرى. غير أن جدولة كل مادة على حدة لا تُجاري سرعة ابتكار مزاولي الأنشطة غير المشروعة. وهي عملية يغلب عليها طابع رد الفعل وتتطلب موارد كثيفة ومدة طويلة، سواء فيما يتعلق بمجموعة الخطوات الإجرائية اللازمة لاستكمال التقييمات التي تدعم قرارات الجدولة أو فيما يتعلق بعدم بدء نفاذ هذه القرارات على المستوى الدولي إلا بعد 180 يوما من إبلاغ الأمين العام للدول بقرار اللجنة. وإضافة إلى ذلك، قد لا تتوافر بسهولة بيانات عن الاستخدامات المشروعة للسلائف المحورة التي تلزم لقيام الهيئة بتقييم ما إذا كان ينبغي التوصية بجدولة مادة ما، كما أن ما يصاحب ذلك من اشتراط الاتفاقية تقديم أدلة على أن المواد قد استخدمت في صنع المخدرات بصفة غير مشروعة يجعل الجدولة الاستباقية أمرا صعبا. ومع ذلك، ولأول مرة، في عام 2024، ساعدت البيانات التي أبلغت بها الهيئة، في الاستمارة D ومن خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، لجنة المخدرات على جدولة سلائف يُحتمل أن تُستخدم في صنع المنشطات الأمفيتامينية والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين[18].

32- وعلى الرغم من وجود تعاون قوي مع القطاعات العلمية والصيدلانية من أجل تحديد المواد الكيميائية المستقبلية التي يمكن استخدامها في مجال المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المصنعين سيحد على الأرجح من فعالية تلك الجهود. ومن المرجح أن يجد المتجرون طرائق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد تركيب جزيئي جديد للسلائف والسلائف الكيميائية الأولية، للتفوق على أنظمة المراقبة والتنظيم.

33- وبالمثل، فإن جدولة المواد الجديدة عملا بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 تواجه أيضا نفس الصعوبات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالسلائف. ومع طرح مواد جديدة في الأسواق، يعجز المجتمع الدولي عن مواكبة الوتيرة السريعة لابتكارات المتجرين.

دال- التطورات: تهديدات إقليمية ناشئة محددة

1- تطور أزمة المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية

34- يشكل الكارفنتانيل والفنتانيل والنيتازينات بعضا من أشد المخاطر المباشرة على الصحة العامة، لا سيما في أمريكا الشمالية، وتهدد تلك المواد أيضا مناطق جديدة. فقد وجدت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية أنه في عام 2021 - وهو عام الذروة بالنسبة للجرعات المفرطة من المخدرات في البلد - كان 75 في المائة من الجرعات المفرطة من المخدرات ناتجة عن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية[19]. وفي الولايات المتحدة، هناك 150 حالة وفاة يوميا تتعلق بالجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، ويسبب تعاطي الفنتانيل أكثر من ثلثي تلك الوفيات[20]. ويمكن أن تكون بعض أشكال الفنتانيل أقوى مفعولا من الهيروين بما يفوق 50 ضعفا، ويقدر الباحثون أن 3 إلى 5 أطنان مترية فقط من الفنتانيل كانت كافية لتلبية مستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية المعروضة على نحو غير قانوني في الولايات المتحدة في عام 2016[21]، وهي أقل كثيرا من كمية الهيروين التي يقدر أنها استُهلكت في البلد في ذلك العام، وقدرها 47 طنا[22].

35- وغالبا ما يجري توزيع الفنتانيل المصنع أو المسرب بصورة غير مشروعة في شكل أقراص أو مسحوق. ومع ذلك، قد يحاول المتجرون زيادة توزيع الفنتانيل السائل والمسرب والقابل للحقن، وهو ما حدث بالفعل من خلال تسريب أو سرقة محاليل حقن سيترات الفنتانيل الصيدلانية من المستشفيات ومستودعات تخزين الإمدادات الطبية والعيادات. ويطرح هذا السيناريو المتمثل في التوسع في الاتجار بالفنتانيل الصيدلاني واستهلاكه في هذا الشكل تحديات خطيرة أمام أجهزة إنفاذ القانون والصحة العامة. ومع ظهور الشكل السائل، من المرجح أيضا أن يزداد استخدام الحقن الوريدي، مما سيؤدي إلى ظهور الأضرار المرتبطة باستخدام الإبر، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي B وC.

36- وإضافة إلى طرح الفنتانيل السائل في أسواق المؤثرات الأفيونية الحالية والناشئة، سيزداد استخدام النظائر البديلة، مثل الكارفنتانيل والأيزونيتازينات، مع فرض المزيد من الضوابط على صنع الفنتانيل والاتجار به. ويمكن أن يأتي الكارفنتانيل

---

(18) INCB, "International Narcotics Control Board participates in sixty-seventh session of the Commission on Narcotics Drugs, mid-term review process" (21 March 2024).

(19) United States, Drug Enforcement Administration, "New, dangerous synthetic opioid in D.C., emerging in tri-State area", 1 June 2022.

(20) Mbabazi Kariisa and others, "Illicitly manufactured fentanyl-involved overdose deaths with detected xylazine: United States, January 2019–June 2022", *Morbidity and Mortality Weekly Report*, vol. 72, No. 26 (June 2023), p. 722.

(21) United States, *Commission on Combating Synthetic Opioid Trafficking: Final Report* (February 2022).

(22) Beau Kilmer and others, "How much illegally manufactured fentanyl could the U.S. be consuming?", *The American Journal of Drug and Alcohol Abuse*, vol. 48, No. 4 (2022), pp. 397–399.

في أشكال عديدة (مثل الورق النشاف والمسحوق والأقراص واللصقات والرذاذ)، ويمكن أن يكون أقوى من المورفين بعشرة آلاف ضعف، ومن الفنتانيل بمئة ضعف[23]. ويمكن أن يؤدي تناول 2 مغ فقط من الكارفنتانيل إلى جرعة مفرطة[24]. كما أن هناك أيضا انتشارا للأيزونيتازينات، التي يطلق عليها المتجرون ومن يتعاطون مواد الإدمان اسم "أيزو" أو "النيتازينات"، والتي من المرجح أن تعزز موطئ قدمها في أمريكا الشمالية حيث يسعى المتجرون إلى الحصول على مدخلات كيميائية أقوى مفعولا[25]. وتمثل النيتازينات فئة فرعية جديدة من المؤثرات الأفيونية التي يمكن تعديلها مرات عديدة لتجاوز ضوابط الجدولة وإحباط جهود اعتراضها. وقد بدأ تداول العديد من أشكال النيتازين (الميتونيتازين والبروتونيتازين والأيزوتونيتازين والبرورفين) في أمريكا الشمالية. ويمكن أن تكون بعض النيتازينات، مثل مادة *N*-ديسيثيل إيتونيتازين، أقوى مفعولا من الفنتانيل من 10 إلى 20 ضعفا[26]،[27]. وقد اكتشف وجود مادة النيتازين حتى الآن في أقل من 1 في المائة من المضبوطات في الولايات المتحدة، وهي سوق المقصد الرئيسي الحالي، حسبما أفادت إدارة مكافحة المخدرات[28]. ومع ذلك، فإن عدم وجود تحليل مختبري متسق للمضبوطات والوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة قد يخفي ارتفاع معدلات استهلاك تلك المادة وإساءة استعمالها في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا.

2- التوسع في صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها

37- من المحتمل جدا أن تتسارع وتيرة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها واستهلاكها في الشرق الأوسط وأفريقيا، مع استخدام الأمفيتامين والميثامفيتامين في المسارات المحلية غير المشروعة. ومن شأن هذا السيناريو أن يضع عبئا ثقيلا على سلطات إنفاذ القانون، والأنظمة الجمركية، وقطاعات الرعاية الصحية، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل، ومقرري السياسات. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث الموارد المخصصة لبرامج العلاج من المخدرات وإعادة التأهيل محدودة بالفعل، فإن توسع المتجرين في سوق المنشطات الأمفيتامينية سيشكل ضررا خطيرا وطويل الأمد على الناس، ومشاكل كبيرة لقطاعات الرعاية الصحية غير المجهزة تجهيزا جيدا في المنطقتين.

38- وسيبقى صنع المنشط الأمفيتاميني، الذي يشار إليه عادة باسم "الكبتاغون"، على نطاق صناعي راسخا في المناطق الغربية والجنوبية من الجمهورية العربية السورية، حيث توجد مصانع قائمة وبنية تحتية إجرامية معقدة. ومن المرجح أيضا أن تستمر زيادة الطلب على المنشطات الأمفيتامينية في دول الخليج[29]. بيد أنه من المتوقع أن يستغل المتجرون ومنظمات الصنع في لبنان والجمهورية العربية السورية فرصا جديدة لاستخدام مواد جديدة في سلاسل الإمداد الحالية وتنويع مواقع الصنع والاتجار.

39- وعلاوة على ذلك، ومع تزايد قدرة سلطات إنفاذ القانون الإقليمية على ضبط "الكبتاغون" وتعطيل الشبكات، يسعى المصنعون إلى تنويع مواقع عملياتهم خارج الجمهورية العربية السورية والتوسع بما يشمل تركيا والعراق والكويت وبلداناً أخرى مع استقرار مستويات الطلب في الخليج[30]. ويمثل شمال أفريقيا فرصة من هذا القبيل لمصنعي "الكبتاغون" والمتجرين به للاستفادة من الطلب الحالي على المواد الاصطناعية في القارة ودمج "الكبتاغون" في تدفق القنب والقات (*Catha edulis*) والكوش والترامادول. ويركز المهربون في بلاد الشام عملياتهم بشكل رئيسي في أفريقيا، مستخدمين الموانئ البحرية في شرق ليبيا، حيث أفيد بوجود مرافق تخزين وشبكات تهريب حيث يُرسَل العديد من الشحنات إلى مصر والمغرب وموانئ في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي.

40- وقد حدثت أيضاً زيادة في تدفقات الميثامفيتامين البلوري على طول حدود الجمهورية العربية السورية مع الأردن، تداخلت مع التدفقات غير المشروعة من "الكبتاغون" والأسلحة[31]. وعلاوة على ذلك، فإن الطلب في العراق وتركيا يمكن أن يمتد إلى الأردن ولبنان ودول الخليج. ومن شأن هذا السيناريو أن يزيد من شواغل الصحة العامة القائمة، حيث إن ارتفاع مستويات استهلاك المنشطات الأمفيتامينية في الشرق الأوسط سيثقل كاهل نظم الرعاية الصحية غير المستعد أصلا التي لا تملك سوى قدرات محدودة على توفير خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والتعافي.

---

(23) United States, Drug Enforcement Administration, "DEA issues carfentanil warning to police and public", press release, 22 September 2016.

(24) المرجع نفسه.

(25) United States, Drug Enforcement Administration, "New, dangerous synthetic opioid in D.C."

(26) المرجع نفسه.

(27) Kerry Breen, "What are nitazenes? What to know about the drug that can be 10 times as potent as fentanyl", CBS News, 31 December 2023.

(28) المرجع نفسه.

(29) Caroline Rose, "Iraq and Turkey: two transit countries to watch in the captagon drug trade", New Lines Institute for Strategy and Policy, 4 April 2023.

(30) Caroline Rose and Karam Shaar, "The captagon trade from 2015 to 2023", New Lines Institute, 30 May 2024.

(31) Al Arabiya News, "Jordanian army intercepts drone carrying drugs from Syria", 2 November 2023.

41- ويمكن أيضاً أن ينتشر استخدام المنشطات الأمفيتامينية مثل "الكبتاغون" إلى الأسواق الأوروبية من مواقع الصنع في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن "الكبتاغون" كان يُتَّجر به إلى حد كبير عبر الموانئ البحرية الأوروبية، فقد أفيد مؤخرا عن صنعه وتجهيزه في شكل أقراص في ألمانيا وهولندا (مملكة-)، حيث أنشأت عصابات الاتجار التي تتخذ من الجمهورية العربية السورية ولبنان مقرا لها مختبرات ومرافق تخزين غير مشروعة. وفي الوقت نفسه، هُرِّبَ ما يصل إلى 10 أطنان من أقراص "الكبتاغون" من لبنان عبر الموانئ البحرية في بلجيكا إلى النمسا، حيث أعيد شحنها إلى المملكة العربية السعودية[32]. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن منظمات الاتجار التي تتخذ من الشرق الأوسط مقرا لها رأت في كل من الموانئ البحرية والدروب البرية في أوروبا فرصة لتوسيع وتنويع عملياتها.

42- وإضافة إلى ذلك، قد يستمر صنع مادة MDMA والميثامفيتامين في بلجيكا وهولندا (مملكة-)، وإن كانت الجماعات الإجرامية الضالعة في ذلك ستستبين أيضا فرصا جديدة لعولمة دروب الاتجار والعلاقات الإجرامية. ومن المرجح أن تستفيد شبكات العصابات في المكسيك وعصابات الاتجار في مملكة هولندا من العلاقات التعاونية والتبادلات العلمية التي تمت من خلال صنع الميثامفيتامين والاتجار به في أواخر العقد الثاني من القرن الحالي وأوائل العقد الثالث منه[33]. ويمكن أن يؤدي تعزيز العلاقات بين شبكات الاتجار المتمركزة في المكسيك وأوروبا إلى زيادة تبادل المواد السليفة الاصطناعية والمخدرات النهائية مثل النيتازينات التي يمكن أن تسد الفجوة التي قد يخلفها النقص العالمي الوشيك الذي يُحتمل أن يحدث في الهيروين، وأن تفتح أسواقا جديدة للطلب[34]. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعقيد سلاسل الإمداد للمواد الاصطناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ويؤدي إلى انتقال الخبرات العلمية وتبادل المعرفة ومنهجيات الاتجار مما يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون رصد سلاسل الإمداد هذه وتعطيلها.

43- ويتزايد باطراد تهريب المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميثامفيتامين، إلى الأسواق في جنوب وشرق وغرب أفريقيا. وفي بعض الأسواق، بدأ الطلب على الميثامفيتامين يتجاوز الطلب على القنب والكوكايين والهيروين والميثاكوالون[35]. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك الإنتاج المحلي، حيث أنشئت مختبرات سرية في بلدان مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا أفيد بأنها تعتمد على عمليات مختلفة للصنع باستخدام الإيفيدرين والسودوإيفيدرين وسلائف المادة P-2-P[36]. وتستعين بعض مرافق الصنع هذه بالخبرة والتوجيه من خارج القارة الأفريقية، حيث كشفت مداهمات المختبرات في نيجيريا[37]، ومؤخرا في جنوب أفريقيا[38]، عن تورط عصابات مكسيكية في صنع الميثامفيتامين على نطاق واسع. وتسعى العصابات الإجرامية المتمركزة في جنوب وغرب أفريقيا إلى تسويق الميثامفيتامين في الأسواق المحلية وخارج المنطقة على حد سواء، حيث تبيعه محليا بأسعار رخيصة وتقوم بالاتجار بكميات كبيرة منه إلى جنوب وشرق آسيا ووسط وغرب أوروبا وأوقيانوسيا[39].

44- وفي منطقة المثلث الذهبي عبر الحدودية في جنوب شرق آسيا، توجد أدلة كثيرة على زيادة إنتاج الميثامفيتامين. وتعتمد العصابات الإجرامية المنظمة التي تتخذ من جنوب شرق آسيا مقرا لها نهجا قائما على العرض في توسيع سوق الميثامفيتامين، حيث تقيم مرافق صنع على نطاق صناعي وتوسِّع نطاق الإنتاج والمعالجة والتجهيز في شكل أقراص من مركزها الرئيسي للصنع، وهو ولاية شان في ميانمار، إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وكمبوديا، وبدرجة أقل إلى إندونيسيا والصين والفلبين وماليزيا[40].

45- ومن المرجح أن تسعى هذه الشبكات الإجرامية إلى تنويع عمليات الصنع من أجل تجنب الاعتراض وتحسين نسبة المفعول إلى الوزن بالنسبة للميثامفيتامين، وتوسيع نطاق المختبرات السرية ليشمل وسط أفريقيا، واستخدام عمليات التوليف التي تعتمد على مسحوق الإيفيدرين والبنزالديهيد والبدائل[41]. ومن المتوقع أيضا أن يستمر مصنعو الميثامفيتامين على نحو غير

---

(32) European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, "New report shows Europe as key transhipment area for captagon bound for Arabian peninsula", 13 September 2023.

(33) The European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, "Europe's emergence as a globally important producer of meth-amphetamine", 6 May 2022.

(34) المرجع نفسه.

(35) Jason Eligh, *A Synthetic Age: The Evolution of Methamphetamine Markets in Eastern and Southern Africa* (Geneva, Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2021).

(36) *Global Synthetic Drugs Assessment 2020* (United Nations publication, 2020), p. 25.

(37) Quentin King, "Four Mexicans arrested in meth 'super lab' bust in Nigeria", InSightCrime, 16 March 2016.

(38) Amarachi Orie and Nimi Princewill, "South African police discover multimillion-dollar meth lab on farm", CNN, 20 July 2024.

(39) *Global Synthetic Drugs Assessment 2020*, p. 25.

(40) UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia: Latest Developments and Challenges* (Bangkok, 2023), p. 5.

(41) المرجع نفسه، الصفحة 24.

مشروع في البحث عن شراكات تعاونية وفرص لتبادل المعارف مع الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، مثل العصابات المكسيكية، من أجل احتياز مواد سليفة جديدة وتحقيق إنتاجية أعلى.

3- آثار الحظر الذي فرضته طالبان على خشخاش الأفيون على الطلب على المخدرات الاصطناعية

46- أدى الحظر الذي فرضته طالبان في عام 2022 على زراعة خشخاش الأفيون بالفعل إلى العديد من التحولات في سوق الاتجار غير المشروع بالأفيونيات. واستعد المتجرون لهذا القرار السياسي بتخزين احتياطيات من الأفيون، مما قد يحد من الأثر الفوري للحظر، وإن كانت له آثار قليلة طويلة الأمد. غير أن المتجرين بالمخدرات الاصطناعية بدأوا بالفعل في تحديد الفرص المتاحة لزيادة حيز المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المخدرات الاصطناعية، مثل الميثامفيتامين، في الأسواق مستغلين النقص المتوقع في عرض الهيروين والتغيرات في الطلب.

47- وقد أدى تأثير الحظر وجهود طالبان في القضاء على المحاصيل إلى تقليص زراعة خشخاش الأفيون ومعالجته على نطاق واسع في أفغانستان. وقد عمد هذا البلد، الذي ظل لسنوات طويلة المنتج الرئيسي للأفيون غير المشروع في العالم وكان يورد أكثر من 90 في المائة من الكميات العالمية، إلى خفض الإنتاج غير المشروع بدرجة حادة. فوفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، حدث انخفاض مذهل بنسبة 95 في المائة في زراعة الخشخاش[42]. ومع ذلك، فإن تأثير الحظر على السوق لا يعني أن جميع عمليات الصنع غير المشروعة قد توقفت داخل أفغانستان.

48- وقد تؤدي آثار الحظر في أفغانستان إلى زيادة في صنع الميثامفيتامين والاتجار به على نطاق صغير في المناطق الحدودية المجاورة. وقد نتج عن الحظر أثر خارجي سلبي على منتجي المخدرات في أفغانستان، مما زاد من الاعتماد على عمليات الصنع البديلة للميثامفيتامين القائمة في البلد. ويحتل المتجرون العاملون في المناطق الحدودية في إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان موقعا استراتيجيا لإدامة أسواق الميثامفيتامين في أعقاب الحظر الذي فرضته طالبان[43]. ونتيجة لذلك، حدثت طفرة لاحقا في استهلاك الميثامفيتامين البلوري الذي يشار إليه عادة باسم "الآيس" أو "الشابو" في غرب وجنوب آسيا[44].

49- وسيظهر أثر الحظر الذي فرضته طالبان في أوروبا أيضا. فمن المرجح أن يؤدي العجز الذي يلوح في الأفق في المعروض من الهيروين إلى خلق مساحة أكبر لتوسع سوق المخدرات الاصطناعية في القارة. واستعدادا للتأثير على العرض، بدأ المتجرون بالفعل في إدخال مؤثرات أفيونية اصطناعية بديلة إلى الأسواق الأوروبية. ويجري تسويق النيتازينات على أنها "هيروين اصطناعي"، وتُستخدم في أدوية مزيفة لتسكين الألم، وأُبلغ عن حدوث حالات مؤكدة لتناول جرعات مفرطة بسبب تعاطيها في إستونيا وبولندا، كما أُبلغ عن ضبط كميات من النيتازينات في أيرلندا وفرنسا[45]. ويمثل ذلك مخاطر فورية على الناس، نظرا لنسبة المفعول إلى الوزن الكبيرة للنيتازينات. كما أن إدخال النيتازينات إلى أوروبا يمكن أن يشكل مشاكل خطيرة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون وأنظمة الرقابة والصحة العامة. ففي حين كان من المتوقع أن تتوسع أزمة المؤثرات الأفيونية التي يسببها الفنتانيل من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، لا تزال الدول الأوروبية غير مستعدة بشكل عام لدخول النيتازينات إلى أسواقها. وقد دفعت أزمة الفنتانيل الولايات المتحدة إلى تحسين تدابير الحد من الضرر، مثل زيادة إنتاج المواد المناهضة الأفيونية المفعول وزيادة فرص الوصول إليها، إلا أن الدول الأوروبية بطيئة في توسيع نطاق فرص الوصول إلى تلك المواد. وعلى الرغم من أن عددا من البلدان الأوروبية أتاح عُدد النالوكسون المأخوذة إلى المنزل، فإن عددا قليلا فقط منها، وهي إستونيا والدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قد اتخذ تدابير أخرى مثل إتاحة رذاذ الأنف كمنتج متاح دون وصفة طبية أو إضافته إلى العُدد الخاصة بالشرطة[46]،[47]. ويمكن أن تستلزم الجرعات المفرطة بسبب النيتازينات أيضا استخدام ما يصل إلى أربعة أضعاف كمية النالوكسون، وهو من المواد المناهضة الأفيونية المفعول، مما قد يشكل ضغطا على إمدادات هذا الدواء المضاد للجرعات المفرطة. ويضطلع نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة بدور حاسم في تحذير البلدان الأوروبية من 16 نوعا من النيتازينات المضبوطة منذ عام 2019[48]؛ ومع ذلك، فإن الوعي العام والجهود التثقيفية غير قادرة على مجاراة وتيرة دخول المؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى السوق المحلية.

---

(42) UNODC, "Afghanistan opium cultivation in 2023 declined 95 per cent following drug ban: new UNODC survey", press release, 5 November 2023.

(43) Daud Khattak and Frud Bezhan, "Crystal meth addiction 'rapidly spreading' in Pakistan", Radio Free Europe, 20 May 2023.

(44) المرجع نفسه.

(45) Alessandro Ford, "Europe is running out of heroin: the alternatives are much worse", Politico, 11 June 2024.

(46) Monica Kleja, "Sweden makes naloxone spray an OTC product, to prevent opioid overdose deaths", Euractiv, 25 March 2024.

(47) Hanneli Rudi, "Prescription drug naxolone to be added to police kit", ERR News, 25 May 2024.

(48) المرجع نفسه.

4- المخدرات الاصطناعية في أفريقيا

50- طرأت زيادة كبيرة على انتشار المخدرات الاصطناعية الصيدلانية المغشوشة واستخدامها غير الطبي في جميع أنحاء أفريقيا. وعلى غرار الأسواق الأخرى، مثل أمريكا الشمالية، ساعد الارتهان لمسكنات الألم الموصوفة طبيا في الأسواق المشروعة في أفريقيا على بدء إساءة استخدام المخدرات الاصطناعية على نطاق أوسع، حيث أقبل الناس بقوة على المواد الاصطناعية البديلة أو المسربة في السوق غير المشروعة لأسباب تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف. وعلى وجه الخصوص، كان هناك انتشار ملحوظ في الاستخدام غير الطبي للترامادول في أفريقيا. ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أبلغ 22 من أصل 54 بلدا أفريقيا، عن استهلاك الترامادول غير الطبي في الفترة ما بين عامي 2015 و2019[49]. وتتبع جذور إساءة استخدام الترامادول في أفريقيا من المستحضرات الصيدلانية المشروعة، حيث إن الارتهان لمسكنات الألم الموصوفة طبيا يخلق طلبا على البدائل الأرخص، ولا سيما المواد المسربة أو المغشوشة في السوق غير المشروعة. وتتشابه تأثيرات الترامادول وإمكانية الارتهان له مع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى، مثل الفنتانيل، مما يجعله مصدر قلق رئيسياً للصحة والسلامة العامتين. وتتزايد إساءة استعمال الترامادول في غرب ووسط وشمال أفريقيا بسبب خصائصه ذات التأثير النفساني، بما في ذلك قدرته المتصورة على تحسين الإنتاجية، وسهولة الحصول عليه. وغالبا ما يُستهلك مع مواد أخرى مثل الكحول وشراب السعال والقنب والكافيين وغيرها من المؤثرات الأفيونية[50]، وغالبا ما يُسوَّق بأسماء تجارية مثل ترابار وألترام وإكسبرم وزامودول، ويُتحصل عليه أحيانا على نحو غير مشروع من الصيدليات دون وصفة طبية[51][52]. كما وُجد أن المضبوطات من الترامادول في بلدان مثل غانا ومصر ونيجيريا لها مفعول يصل إلى مستويات خطيرة، حيث تتجاوز الجرعات المعدلات المعتمدة للاستخدام الطبي[53]. ويشكل التوسع في انتشار الترامادول في وسط وشمال وغرب أفريقيا مخاطر جسيمة على قطاعات الصحة العامة المحلية غير المجهزة للتعامل مع الطلب المتزايد على تدابير إعادة التأهيل والحد من الضرر.

51- وإلى جانب اتساع نطاق تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والترامادول في أفريقيا، من المرجح أن يعزز "لكوش" موطئ قدمه في القارة. وقد أُدخلت هذه المادة في دروب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة عبر أفريقيا ويجرى تسويقها كبديل للقنب. وتختلف تركيبة "الكوش" باختلاف المصنِّع والسوق الاستهلاكية، وإن كان يشتبه في احتوائه على مواد إضافية ومواد غش مثل الفنتانيل والفورمالين (مادة كيميائية مطهرة) والترامادول[54]. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام النيتازينات، الموجودة بالفعل في 83 في المائة من عينات الكوش المعثور عليه في سيراليون و55 في المائة من العينات في غينيا بيساو، في "الكوش" لزيادة مفعوله[55]. وزيد التأكيد على ذلك في الإشعار الخاص الصادر في أيار/مايو 2024 عن البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، حيث أُكد أن العديد من عينات الكوش المأخوذة من سيراليون تحتوي على النيتازينات[56]. وقد أدى الاستهلاك الواسع النطاق لهذا المخدر بالفعل إلى مجموعة من الآثار الصحية المحتمل أن تكون قاتلة، مثل تورم الأطراف والتهابها، ومشاكل الجهاز التنفسي، والفشل الكبدي والكلوي[57]. وعلى الرغم من صعوبة جمع المعلومات عن أعداد الوفيات الرسمية بين المستهلكين، فقد زادت معدلات دخول المستشفيات ومستشفيات الأمراض النفسية ومرافق العلاج النفسي المتعلقة "بالكوش" في سيراليون[58].

52- وفي ضوء زيادة الطلب على "الكوش" وإمكانية تعزيز نسبة مفعوله إلى الوزن، من المرجح أن يبحث المصنعون عن خلائط جديدة بديلة لاستخدامها في عملية الصنع الاصطناعية. ويمكن أن يتوسع تعاطي "الكوش"، الذي ترسخ بالفعل في سيراليون وغينيا-بيساو وليبريا، إلى ما وراء ساحل غرب أفريقيا ليشمل جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب وأفريقيا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا. ومن شأن هذا السيناريو أن يكون له تأثير كبير على برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل التي تعاني من نقص التمويل.

---

[49] *Global Synthetic Drugs Assessment 2020*, p. 21.

[50] المرجع نفسه، الصفحة 23.

[51] WHO, *Critical Review Report: Tramadol*, forty-first Expert Committee on Drug Dependence Meeting (Geneva, 2018).

[52] Saidou Sabi Boun, Olumuyiwa Omonaiye and Sanni Yaya, "Prevalence and health consequences of non-medical use of tramadol in Africa: a systematic scoping review", *PLOS Global Public Health*, vol. 4, No. 1 (January 2024).

[53] *Global Synthetic Drugs Assessment 2020*, p. 21.

[54] Lucia Bird Ruiz-Benitez de Lugo and Phoenix Mohawk Kellye, "Kush: FTIR spectrometer testing indicates presence of synthetic cannabinoids and nitazenes in Freetown and Bissau", 12 June 2024.

[55] المرجع نفسه.

[56] INCB, GRIDS Programme, "Special notice 2", 23 May 2024.

[57] Saidu Bah, "Inside the 'zombie' drug epidemic sweeping West Africa", *The Telegraph*, 2 January 2024.

[58] Umaru Fofana, "Sierra Leone declares emergency over drug kush – made from human bones", BBC News, 5 April 2024.

5- صنع الكيتامين والاتجار به في منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا وخارجهما

53- مع سعي الجهات الفاعلة الإجرامية إلى البحث عن مواد اصطناعية بديلة لطرحها في الأسواق الاستهلاكية، ازداد صنع الكيتامين والاتجار به غير المشروعين على نحو مطرد في شرق وجنوب شرق آسيا، وحدثت زيادة موازية في أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا. وتُسرَّب هذه المادة، التي تُستخدم كمادة مخدرة قوية في العمليات الجراحية والطب البيطري، من الأسواق المشروعة أو تُصنع على نحو غير مشروع للاستخدام غير الطبي. وقد فرض الارتفاع الحاد في صنع الكيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع تحديات أمام استمرار الاستخدام الطبي للكيتامين للبشر والحيوانات، مما يشكل مخاطر محتملة على إمكانية الحصول على العقار بطريقة مشروعة.

54- وفي عام 2022، ضبطت بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا أكثر من 27,4 طنا من الكيتامين، بزيادة قدرها 167 في المائة مقارنة بمضبوطات الكيتامين في العام السابق، وهو رقم يفوق عدد الضبطيات في السنوات الست الماضية مجتمعة[59]. ومن خلال تحديد نظائر جديدة لصنعه واستخدامها مع مواد أخرى مثل الديازيبام والفنتانيل وغيرهما من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، تمكنت المنظمات الإجرامية من تعزيز فاعلية الكيتامين في الأسواق غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، شكلت الجهات الفاعلة الإجرامية مجموعات جديدة للطلب في المنطقة تستهدف الشباب في أوقيانوسيا: أستراليا ونيوزيلندا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية[60]،[61].

55- ومن المرجح أن يسعى المصنعون والمتجرون إلى زيادة تنويع عمليات الصنع وتوسيع نطاقها خارج منطقة المثلث الذهبي الحدودية في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار إلى بلدان مثل فييت نام وكمبوديا وماليزيا[62]. وقد تمكنت سلطات إنفاذ القانون من تحديد مختبرات سرية على نطاق صناعي ومراكز معالجة ومستودعات تخزين سرية للكيتامين في كمبوديا في السنوات الأخيرة، حيث تستغل الشبكات الإجرامية المناطق عبر الحدودية التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، والضعف النسبي لسيادة القانون، ودروب العبور القائمة للهيروين والإكستاسي والميثامفيتامين والأفيون[63]. واقترنت زيادة الإنتاج بزيادة عمليات الاتجار، كما يتضح من الزيادة الملحوظة في المضبوطات في حوض نهر الميكونغ السفلي وتشكُّل شراكات إجرامية بين الجماعات المسلحة المحلية في المثلث الذهبي والعصابات الإجرامية الدولية من شأنها أن تضطلع بدور في توسيع أثر الكيتامين في الأسواق المحلية غير المشروعة[64].

56- وفي البداية، كانت منطقتا شرق وجنوب شرق آسيا بمثابة نقطتين محوريتين لصنع الكيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع، نظرا لصنعه وتوزيعه على نطاق صناعي. ومع ذلك، يجري استهداف أسواق جديدة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والمملكة المتحدة. وفي شباط/فبراير 2024، أصدر برنامج غريدس التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تنبيها خاصا بشأن الاتجار بالكيتامين على الصعيد العالمي، ولفت إليه انتباه 69 بلدا وإقليما - معظمها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية - كانت إما منشأ شحنات الكيتامين أو مقصدها[65]. وتتولى شبكات إجرامية تسريب المنتجات البيطرية مثل الكيتامين، إلى جانب مواد مثل الزيلازين والديتوميدين والكارفنتانيل، والاتجار بها في السوق غير المشروعة، مستغلة الثغرات في مراقبة سلاسل الإمداد البيطرية وانخفاض مستويات التنظيم. ودعمت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عملية "الضربة القاضية" في عام 2022، التي أدت إلى 671 ضبطية من المؤثرات النفسانية الجديدة، نصفها من الكيتامين[66]. ويوضح الشكل الثالث الارتفاع المطرد في مضبوطات الكيتامين في عام 2023 وحده، حيث وُجهت العديد من الشحنات عبر أوروبا لإعادة تصديرها[67].

---

[59] UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia*, p. 32.

[60] المرجع نفسه، الصفحة 33.

[61] Virginia Comolli, "Oceania's spike in synthetic drug markets", Global Initiative against Transnational Organized Crime, 21 June 2024.

[62] Grant Peck, "East, Southeast Asia had record methamphetamine seizures last year: profits remain in the billions", AP News, 28 May 2024.

[63] UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia*, p. 53.

[64] المرجع نفسه.

[65] INCB, GRIDS Programme, "Special Alert 1: global ketamine trafficking", 26 February 2024.

[66] INCB, "International Narcotics Control Board and partners disrupt trafficking networks in Operation Knockout", 26 May 2024.

[67] INCB, GRIDS Programme, "Special Alert 1: global ketamine trafficking", 26 February 2024.

الشكل الثالث البلاغات المتعلقة بمضبوطات الكيتامين المبلَّغ بها عبر نظام آيونيكس في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

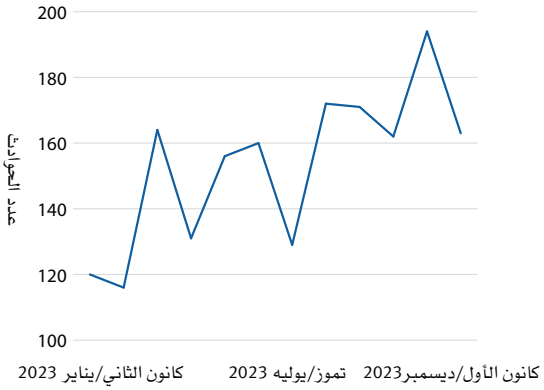

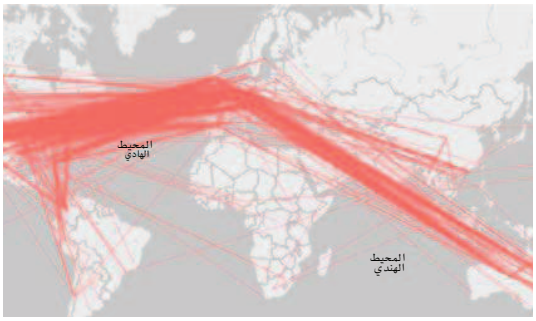

المصدر: GRIDS Operational Intelligence HD, timeline of IONICS notifications of ketamine seized between 1 January 2023 and 31 December 2023.

هاء- الأدوات والمبادرات الحالية

57- بغية التصدي للتحديات المتزايدة التي يطرحها التوسع في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها، وفي ضوء السيناريوهات الناشئة المذكورة أعلاه، فإن لدى الحكومات ونظم المراقبة الدولية بالفعل مجموعة من الأدوات. وتوجد ثلاث معاهدات متكاملة من معاهدات الأمم المتحدة يدعم بعضها بعضا ترتكز عليها الجهود الدولية لمراقبة المخدرات، وهي اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية سنة 1971، واتفاقية سنة 1988. وقد وُضعت هذه المعاهدات لضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية على نحو كافٍ مع منع تسريبها إلى مسارات غير مشروعة، مما يهيئ المجال لاتخاذ إجراءات استباقية من خلال الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، مثل لجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية. وقد استُكملت هذه المعاهدات على مدى السنوات الستين الماضية بمجموعة واسعة من القرارات المتعلقة بمراقبة المخدرات التي اعتمدتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات وجمعية الصحة العالمية، التي تشكل مجتمعة الإطار الدولي لمراقبة المخدرات. ومن خلال هذه البنية التحتية، تتعاون وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لاعتماد استراتيجيات متعددة الأطراف ونظم للإنذار المبكر والوقاية وتدابير صحية مستنيرة بالعلم، ولزيادة القدرة على تعطيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف.

58- واستجابة لتزايد صنع السلائف والسلائف الأولية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية، استحدثت فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة سلسلة من المبادرات لجمع المعلومات الاستخبارية وتحديد الثغرات في القدرات في مجال مراقبة السلائف. كما استحدثت الهيئة نظام الإشعارات السابقة للتصدير (نظام بن أونلاين)، وهو منصة اتصال تتيح للحكومات المصدرة والمستوردة تحديد مدى شرعية أو عدم شرعية الشحنات المشبوهة التي تنقل مواد السلائف الخاضعة للمراقبة. ويستند النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين لايت) التابع للهيئة، الذي أُطلق في عام 2022، هو أيضا إلى تبادل المعلومات الاستخبارية العملية من خلال إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل الإخطارات السابقة للتصدير للمواد الكيميائية البديلة وغير الخاضعة للمراقبة على أساس طوعي. وقد كان لنظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") دور محوري في توفير منصات آنية للحكومات لتبادل المعلومات الاستخبارية العملية بشأن الاتجار بالسلائف الكيميائية وتسريبها وما يرتبط بذلك من مشاريع غير مشروعة. ومن خلال استخدام نظام "بيكس"، تتلقى أجهزة إنفاذ القوانين الوطنية المسجلة إشعارات فورية آلية وتنبيهات خاصة تشير إلى شحنات السلائف المضبوطة والسلائف الجديدة في السوق، وإلى معلومات عن عملية صنع المخدرات الاصطناعية التي يمكن أن تساعد في بناء فهم أشمل لكيفية حصول الشبكات الإجرامية على السلائف وتركيبها وإرسالها من أجل صنع المخدرات الاصطناعية على نحو غير مشروع[68].

59- وإضافة إلى ذلك، استحدث برنامج غريدس التابع للهيئة مجموعة من الأدوات لتبادل المعلومات الاستخبارية العملية بين أجهزة إنفاذ القانون والتنظيم الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بالمخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ونظام الإخطار

[68] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مشروع كوهيجن ومشروع بريزم.

بالحوادث التابع لمشروع "آيون" (نظام "آيونيكس") هو منصة اتصالات إلكترونية لتبادل المعلومات عن الاتجار المشبوه والصنع غير المشروع للمؤثرات النفسانية الجديدة. وتشمل مجموعة أدوات نظام "آيونيكس" التصنيف الاستراتيجي للمخاطر (أداة "غريدس" للمعلومات الاستخبارية الاستراتيجية)، والعرض المرئي العملياتي (أداة "غريدس" للمعلومات الاستخبارية العملياتية العالية الدقة)، وأداة مرجعية للبحث عن المخدرات الاصطناعية الناشئة (ChemProfiler)، وأداة تدريب متعددة اللغات على الإنترنت (ELITE) لبناء قدرات الموظفين في خط المواجهة. وعقد برنامج غريدس التابع للهيئة أكثر من 25 اجتماعا لأفرقة خبراء ومشاورات وحلقات عمل لأصحاب المصلحة لبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص وتيسير التبادل الطوعي للتوصيات والإرشادات التقنية والخبرات لتفكيك أسواق المخدرات الاصطناعية ومنظمات الاتجار بها. كما أصدرت الهيئة منشورات من سلسلة المبادئ التوجيهية العملية للتعاون الطوعي للصناعة، بعنوان Practical Guidance for the Voluntary Cooperation for Industry، لفائدة (أ) وكلاء الشحن ومقدمي الخدمات اللوجستية من أطراف ثالثة، (ب) قطاع البريد السريع، (ج) التجارة الإلكترونية، بما في ذلك منصات التواصل بين الشركات، (د) مقدمي الخدمات المتعلقة بالإنترنت.

60- ومع ذلك، فإن استخدام الآليات القائمة لا يزال قاصرا عن سد الفجوة في القدرات في مجال إنفاذ القانون والتدابير المتعلقة بالصحة العامة القائمة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعتمد العديد من المنتديات والمشاريع القائمة على التحليل الكيميائي من خلال التفتيش الدقيق من قبل سلطات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية مع النظراء الإقليميين وخارج الإقليم. وهذه الأهداف صعبة التحقيق بالنسبة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويفتقر العديد منها إلى الموارد اللازمة للمختبرات التي تجري اختبارات المخدرات، وكذلك القدرة على إرسال الشحنات المضبوطة إلى مراكز الاختبار الإقليمية. كما يفتقر العديد منها إلى الموظفين والموارد اللازمة لإجراء عمليات التفتيش الروتينية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات ضبط ومعلومات استخبارية عملية لتفكيك شبكات الاتجار. ومع ذلك، فإن أكبر عجز بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هو في خدمات خفض الطلب والعلاج، وعلى وجه الخصوص محدودية القدرة فيما يتعلق باستراتيجيات خفض الطلب وحملات التوعية لتثقيف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر بشأن استهلاك المخدرات الاصطناعية.

61- كما أن البرامج الناجحة لعلاج الجرعات المفرطة ذات الصلة بالمخدرات الاصطناعية، مثل برامج تحسين إمكانية الحصول على النالوكسون، وهي مادة مناهضة ذات مفعول أفيوني، يصعب أيضا تطبيقها في البلدان النامية بسبب تكاليف حيازة المنتج وتوزيعه.

واو- التوصيات السياساتية بشأن تدابير التصدي الشاملة

62- تمتلك الدول والمؤسسات خليطا من الآليات السياساتية للتعامل على نحو متزامن مع مختلف عناصر صناعات المخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ومع ذلك، يتعين وضع هذه الجهود في إطار منسق يؤدي إلى تحقيق نهج متوازن وتطلعي إزاء الحد من الطلب والعرض.

63- وللتصدي للثغرات الرئيسية في السياسات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ في بناء استراتيجية شاملة ومنسقة تراعي تطور أسواق المخدرات الاصطناعية وتوسعها. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تستعد لتزايد وجود المخدرات الاصطناعية في الأسواق المحلية والإقليمية من خلال تحديد النقاط العمياء الرئيسية التي يمكن للمتجرين استغلالها بسهولة. وإضافة إلى تعزيز برامج الاعتراض والبرامج الأمنية، يتعين عليها الآن أن تقوم باستثمارات أكبر في استراتيجيات التثقيف والعلاج والوقاية القائمة على الأدلة والخالية من الوصم. والأهم من ذلك، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى دعم الجهود عن طريق تبادل المعارف والحوار والتنسيق والتثقيف على نحو مستمر بشأن المخدرات الاصطناعية.

64- وبغية الاستعداد على نحو كاف لمواجهة تصاعد خطر المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، ينبغي للبلدان وسلطات المراقبة أن تنظر في التوصيات التالية:

التنسيق الوطني

(أ) ينبغي للحكومات أن تنشئ أفرقة عمل وطنية مشتركة بين الوكالات للتصدي للزيادة في المخدرات الاصطناعية داخل ولاياتها القضائية، بغض النظر عن وضع بلدها كمورد للسلائف، أو بلد صنع، أو بلد للمرور العابر، أو سوق مقصد؛

الإنذار المبكر والمراقبة المستمرة

(ب) مع ظهور مواد اصطناعية خطيرة المفعول تعرض الصحة العامة لمخاطر كبيرة، ينبغي للحكومات أن تستثمر في القدرة على إجراء الاختبارات التقديرية لحماية سكانها على نحو أفضل، وأن تركز بدرجة أكبر على رصد المواد الاصطناعية المستجدة المتداولة وعلى اختبار هذه المواد في فحوص السُّمية لحالات الجرعات المفرطة؛

(ج) ينبغي للسلطات المعنية أن تجري فحوصا مخبرية وتحليلات استدلالية جنائية تأكيدية متسقة للمواد الاصطناعية المضبوطة من أجل توصيف الشوائب، مما يمكِّن من تحديد السلائف أو السلائف الكيميائية الأولية المستجدة ومصدرها على نحو أفضل؛

(د) ينبغي أن تعمل المختبرات معا لوضع إجراءات تقديرية وتأكيدية أكثر حساسية للعوامل الكيميائية التي يحتمل أن تكون سامة ومغشوشة، مثل الزيلازين والمواد الأخرى المستجدة. وينبغي للبلدان أيضا أن تنظر في إجراء اختبارات لهذه المواد في التحاليل المختبرية الروتينية لتحديد أنماط الصنع والكشف عن المواد والسلائف الجديدة؛

(هـ) ينبغي للوكالات الحكومية ذات الصلة أن تحدد على الفور السلائف الجديدة والمواد الكيميائية السليفة الأولية، وأن تتوقع البدائل الكيميائية المستقبلية، ولا سيما المواد ذات الاستخدام المزدوج، المتاحة في الأسواق المشروعة الحالية؛

(و) ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية استخدام أدوات التعلم الآلي والاستخبارات المنظمة للمساعدة في تحديد التركيبات الجزيئية المحتملة التي يمكن استخدامها كمدخلات كيميائية بديلة ومخدرات اصطناعية نهائية. كما ينبغي للوكالات أن ترجع إلى أبحاث القطاع الصيدلاني المشروع حول التركيبات الجزيئية الجديدة ودور الذكاء الاصطناعي في زيادة القدرة على تحديد المواد المستجدة المحتملة التي يمكن للمتجرين استخدامها؛

تبادل المعلومات

(ز) ينبغي للحكومات التي لم تنضم بعد إلى المنصات القائمة، مثل نظام "بيكس" ونظام "بِن أونلاين" ونظام "بِن أونلاين لايت" التابعة للهيئة، وكذلك نظام "آيونيكس"، بما في ذلك أداة "غريدس" للمعلومات الاستخبارية الاستراتيجية، وأداة "غريدس" للمعلومات الاستخبارية العملياتية العالية الدقة، وأداة البحث عن المخدرات الاصطناعية الناشئة (ChemProfiler)، وأداة التدريب المتعددة اللغات على الإنترنت (ELITE)، والأداة الجديدة لرصد منصات الإنترنت بحثا عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (SNOOP)، وملف الإنتربول لتحليل المخدرات، أن تنضم إليها. فمن خلال الانضمام إليها، يمكن للدول الأعضاء تبادل المعلومات العملياتية بشأن الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف والمعدات، وضبطها. وبالنسبة للبلدان المسجلة فيها بالفعل، ينبغي لحكوماتها تعزيز التبادل المستمر للمعلومات مع منصات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي لجميع الحكومات المستوردة التي لم تطلب رسميا إشعارات سابقة للتصدير أن تستند إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، تُشجَّع البلدان على تسجيل مجموعة أكبر من أجهزة إنفاذ القانون والتنظيم ذات الصلة، مع إشراك قطاعات الرعاية الصحية والصيدلة والنقل والقطاع الخاص المعنية في التدريب؛

(ح) ينبغي لأجهزة الجمارك ومراقبة الحدود وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون أن تكون دقيقة قدر الإمكان عند تقديم تقارير عن الشحنات المضبوطة من المواد السليفة والمخدرات النهائية، فتميز مثلاً بين السودوإيفيدرين والإيفيدرين أو بين الميثامفيتامين والأمفيتامين. وينبغي أن تسعى البلدان أيضا إلى تصنيف درجة نقاوة العينات المضبوطة لتحديد طريقة الصنع والسلائف المستخدمة؛

(ط) ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تسعى إلى تعزيز نهج يوازن بين المشاركة الإلزامية والطوعية المتعددة الأطراف في مراقبة السلائف والمخدرات النهائية، مدعوما بتقديم بيانات استباقية ومتسقة والحوار المتبادل وتبادل المعلومات الاستخبارية والشراكة في تعطيل تدفقات المخدرات الاصطناعية غير المشروعة؛

إنفاذ القانون

(ي) ينبغي أن تركز سلطات إنفاذ القانون والتنظيم على إدارة سلسلة الإمداد وتعطيلها بدلا من التفكيك الكامل عند استهداف القيادات الوسطى داخل شبكات الاتجار، وأن تستكشف لوائح وضوابط أكثر فعالية فيما يتعلق بمصنعي السلائف وموردِيها على الصعيد الصناعي؛

(ك) ينبغي لأجهزة مراقبة المخدرات وأجهزة إنفاذ القانون أن تستخدم الاعتراض لا كأداة لخفض العرض فحسب، وإنما أيضا لتجميع صورة استخبارية شاملة عن الشبكات وأساليبها وطبيعة عملياتها، يمكنها أن تساعد في تعقب شبكات توزيع المخدرات ودروب إمدادات السلائف على حد سواء؛

(ل) ينبغي لسلطات إنفاذ القانون أن تستخدم المداهمات التي تشنها على المختبرات كأداة للتحقيق وتبادل المعلومات المتعلقة بأنماط الصنع وعملياته، والمواد السليفة والمعدات المستخدمة، والأنماط المتعلقة بحجم عمليات الصنع والعمليات التجارية ومدى تطورها، وجمع المعلومات الاستخبارية والأدلة من أجل المساءلة والملاحقات القضائية، واستهداف شبكات الاتجار؛

(م) ينبغي تدريب الوكالات المعنية المكلفة بتخزين المخدرات و/أو التخلص منها على التعامل مع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الشديدة المفعول واعتراضها على نحو آمن، وكذلك على التخلص المسؤول من هذه المواد. وينبغي للحكومات

تنفيذ مبادئ توجيهية تحدد معايير تخزين المخدرات الاصطناعية والتخلص منها و/أو إعادة تدويرها على نحو آمن لحماية أرواح موظفي إنفاذ القانون والمجتمعات المحيطة؛

(ن) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى التشديد على حقوق الإنسان في نهجها في مجال الاعتراض، واستكشاف بدائل للتدابير العقابية القصوى مثل السجن وعقوبة الإعدام، لمن يتبين أن بحوزتهم مخدرات اصطناعية غير مشروعة، وأن تأذن لوكالات إنفاذ القانون في خط المواجهة لديها بأداء دور في توفير الموارد اللازمة للحد من الأضرار والعلاج وإيجاد سبل العيش البديلة، وتمكينها من أداء ذلك الدور؛

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(س) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تعزيز العلاقات والشراكات مع شركات القطاع الخاص ومواقع التجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيعها على القيام بدور أكثر نشاطا في استبانة النشاط الإجرامي وتبادل المعلومات الاستخبارية العملية مع السلطات المعنية. وينبغي تنفيذ هذا التعاون في جميع مراحل سلسلة الإمداد الأربعة (وهي الصنع والتسويق والنقل وكسب المال)؛

(ع) ينبغي للحكومات أيضا تشجيع الشركات ذات الصلة على الامتثال للقواعد واللوائح بأن تقوم باستمرار بإزالة المواقع الشبكية ومنصات التجارة الإلكترونية التي تسوِّق المواد السليفة، ومن ثمَّ إجراء تحقيقات شاملة؛ وفرض ضوابط تنظيمية على الصادرات من معدات الصنع والكتيبات الإرشادية الخاصة بعملية التوليف؛ وتفكيك شركات المواد الكيميائية والصيدلانية وشبكات الاتجار؛

(ف) ينبغي للحكومات أن تتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في جهودها الرامية إلى رسم خرائط خاصة بصناعاتها الكيميائية والصيدلانية والطبية والمتعلقة بالتكنولوجيا الأحيائية والصناعات ذات الصلة من أجل تحسين رصد الأسواق المعرضة لخطر استهدافها من قبل المتجرين في محاولاتهم للحصول على سلائف جديدة وبديلة والمواد المستخدمة في الغش والسواغات الخاصة بالمخدرات الاصطناعية؛

(ص) مع استمرار تزايد الاستعمال غير الطبي للمنتجات البيطرية الاصطناعية المهدئة في الأسواق في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وجنوب وشرق آسيا، ينبغي للحكومات أن تحدد السلطات الوطنية المعنية بتوزيع الأدوية البيطرية في كل منها، وكذلك الجمعيات البيطرية وشبكات العيادات ومراكز البحوث المحتملة التي يمكن أن تسهم في تبادل قوي للمعلومات حول سلاسل إمدادات الأدوية البيطرية؛

خدمات التوعية العامة والوقاية والعلاج والتعافي

(ق) ينبغي للحكومات أن تنفذ استراتيجيات وطنية ومحلية لخفض الطلب على المخدرات الاصطناعية تتضمن إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتشرك منظمات المجتمع المدني، وتستهدف الشباب. ومن المهم أن تعمل الحكومات على جبهات متعددة لإشراك المجتمعات المعرضة للخطر - خارج قطاع الرعاية الصحية - التي تستخدم التدخلات النفسية والاجتماعية والتعليمية بفعالية. ويمكن أن يُضطلع بذلك من خلال منصات التواصل الاجتماعي وحملات التوعية المدرسية والمعلمين والأوصياء وأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي وأخصائيي الخدمات الطبية والنفسية. وينبغي أن تسعى هذه الاستراتيجيات إلى دمج المبادئ التوجيهية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ويجب أن تضع الاستراتيجيات الوطنية مبادئ توجيهية تثقيفية بشأن تدخلات الرعاية الصحية والتدخلات النفسية والاجتماعية لبناء المعرفة حول علامات الارتهان للمخدرات ومخاطر الاستهلاك الحاد والطويل الأمد، والأعراض وخطة العمل في حالة تناول جرعات مفرطة، وموارد الرعاية الصحية والنفسية المتاحة للرعاية اللاحقة والتعافي، والموارد، مثل عُدد إبطال آثار الجرعات المفرطة التي يمكن صرفها؛

(ر) ينبغي للبلدان أن تنظر في إنشاء نظام وطني للإنذار في حالات الطوارئ، استنادا إلى آليات مثل نظام الإنذار المبكر التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ونظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، لإخطار قطاعات الرعاية الصحية وإنفاذ القانون والسياسات بالمواد الاصطناعية المستبانة حديثا. وينبغي أن يعتمد النظام على قطاعات الرعاية الصحية في البلدان، حيث يجري تبادل البيانات بين الدوائر الصحية ومحققي الوفيات والفاحصين الطبيين ومراكز التعافي من أجل تأكيد وجود مواد اصطناعية غير معروفة؛

(ش) سعيا إلى الحد من إساءة الاستعمال وخطر التعرض لجرعات مفرطة، ينبغي للحكومات أن تسلط الضوء على أهمية تثقيف الجمهور والعمل مع الشركاء المعنيين، مثل مسؤولي الصحة العامة والصيادلة والأطباء والمصنعين والموزعين ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلكين وأجهزة إنفاذ القانون، من أجل نشر المعلومات عن المخاطر المقترنة بالاستعمال غير السليم للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية المصنوعة بصورة غير مشروعة والميثامفيتامين وعقاقير الوصفات الطبية؛